Document: EB 2013/LOT/P.2/Rev.1
Date: 3 April 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية سيراليون من أجل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Hubert Boirard
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2298 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.boirard@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا- وصف البرنامج **3**

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 3

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج 4

جيم- المكونات/النتائج 4

ثالثا- تنفيذ البرنامج **5**

ألف- النهج 5

باء- الإطار التنظيمي 5

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6

هاء- الإشراف 8

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **8**

ألف- تكاليف البرنامج 8

باء – تمويل البرنامج 8

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال- الاستدامة 10

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 11

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **11**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 11

باء – المواءمة والتنسيق 11

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 12

دال- الانخراط في السياسات 12

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا– التوصية **12**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 14

الذيل

الإطار المنطقي 1

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية سيراليون

برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية

تقرير رئيس الصندوق

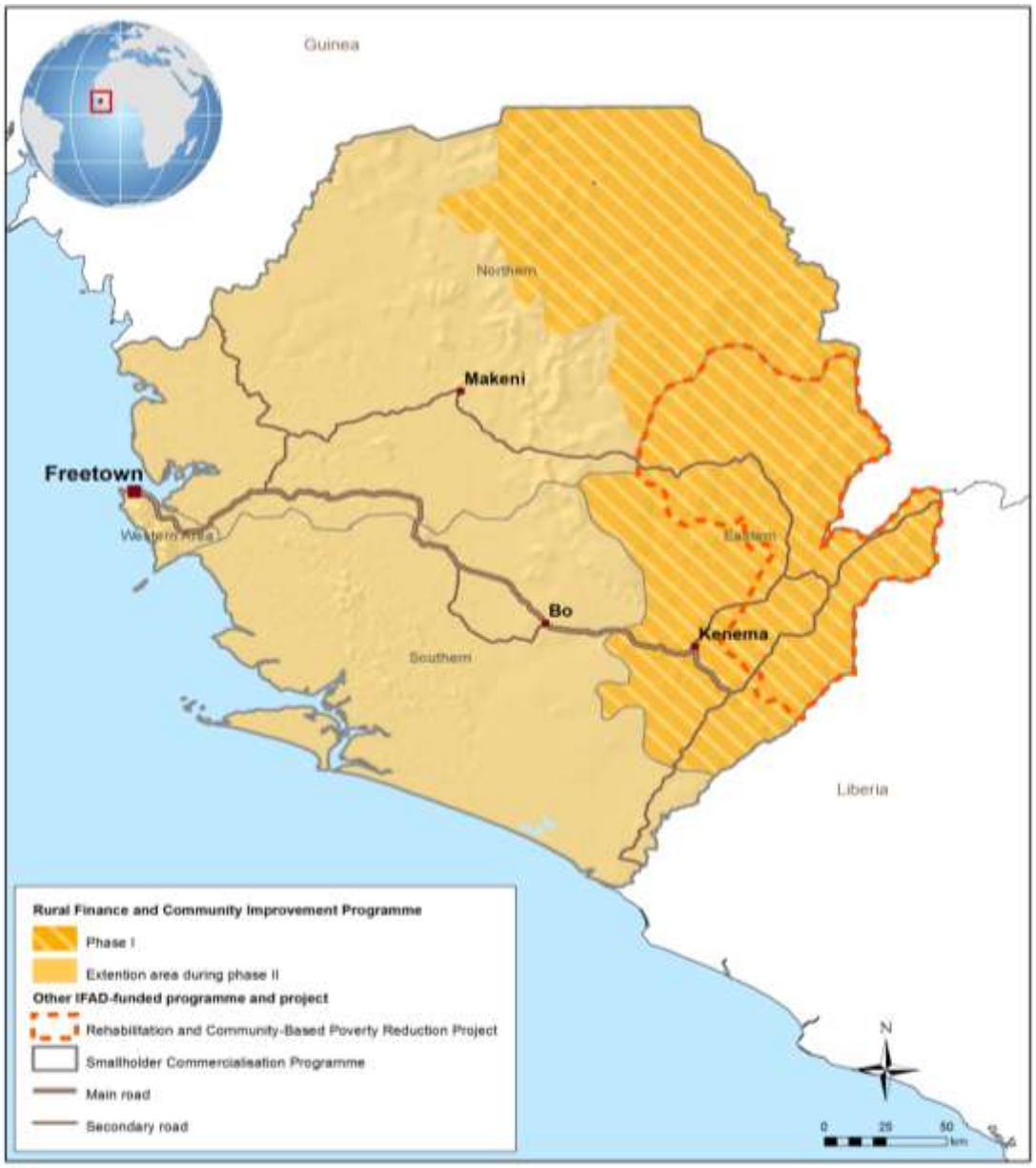

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

جمهورية سيراليون
برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية سيراليون
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي
التكلفة الكلية للبرنامج:	38.1 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	000 375 7 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	000 375 7 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً
الجهات المشاركة في التمويل المقترحة:	حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي، مؤسسة التمويل الدولية أو جهة مانحة أخرى مانحون أخرون
قيمة التمويل المشترك المقترحة:	حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي أو جهة مانحة أخرى: 6.9 مليون دولار أمريكي مؤسسة التمويل الدولية: 1.0 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	قرض
مساهمة المقترض:	4.5 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	3.5 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه على شكل قرض ومنحة إلى جمهورية سيراليون من أجل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية، على النحو الوارد في الفقرة 44.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية سيراليون من أجل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- عام 2002، خرجت سيراليون من حرب أهلية استمرت حوالي 11 عاما، واتسمت بنتائج اجتماعية واقتصادية وخيمة. ومنذ انتهاء الحرب، برز تطور كبير بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. إذ انتشر السلام في جميع أنحاء البلاد وبدأ السكان بقبول الديمقراطية.

2- وعلى الرغم من ذلك، ما زالت سيراليون مدرجة بين البلدان الأقل نموا، وتشترك في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتفي البلد بالمعايير التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتصنيفها ضمن بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل. وتصنف في المرتبة 180 من أصل 187 بلدا في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 (الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). أما سكانها الذين يقدر تعدادهم بـ 5.8 مليون نسمة (عام 2010) فيبلغ وسطي معدل نموهم السنوي بحدود 2.1 بالمائة. ويعيش ثلثا السكان في المناطق الريفية، وحوالي 70 بالمائة منهم يعيشون تحت خط الفقر، معظمهم في فقر مدقع. ويعاني 60 بالمائة من الشباب (الشباب في عمر 15 عاما الذين لا يذهبون إلى المدارس حتى عمر 35 عاما) إما من البطالة أو البطالة المقنعة. وفي عام 2009، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة بحدود 48 سنة، وكان حوالي 41 بالمائة من السكان البالغين فقط ممن يستطيعون القراءة والكتابة؛ أما معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء فكانت 26.8 بالمائة. ويعتبر الفقر الريفي في سيراليون واسع الانتشار وعميق الجذور، ويرتبط بصورة مباشرة بالمشاكل التي تعيق الإنتاج الزراعي وإضفاء الصبغة التجارية عليه.

3- **الإمكانيات الزراعية.** تعتبر الزراعة القطاع الذي يحظى بالأولوية للتخفيف من وطأة الفقر في سيراليون اليوم. ويكتسب هذا القطاع القوة وتبدو آفاق النمو المستقبلي فيه واعدة. فبين عامي 2008 و2009، نما القطاع بحدود 4 بالمائة. علاوة على ذلك، شهدت جميع القطاعات الفرعية نموا في الناتج، وبخاصة الإنتاج

المحصولي الذي نما بحدو 5.2 بالمائة بفضل التدخلات السياساتية، مثل سياسة الحكومة في إضفاء الطابع التجاري (والتي غطت الميكنة الزراعية والتجهيز والتسويق).

4- ولاقتناص فوائد هذا الزخم، لا بد من التطرق للمعوقات التي يواجهها المزارعون في الوقت الحاضر، وهي على وجه الخصوص الوصول إلى العمالة والمدخلات مما يعد عائقا رئيسيا في وجه زيادة الإنتاجية والإنتاج، وغياب معدات التجهيز الحديثة التي تحد من الفرص المتاحة لإضافة القيمة، وعدم كفاية البنى الأساسية الريفية (الطرقات) التي تعيق من فرص وصول المزارعين إلى الأسواق. وبصورة أوسع من ذلك، يعاني المزارعون من محدودية الخدمات الريفية، بما في ذلك الخدمات المالية (إذ تشير التقديرات أن 5 بالمائة فقط من المزارعين حاليا يتمتعون بفرص الوصول إلى الخدمات المالية). وهنالك إمكانيات كبيرة للتطرق لأكثر المعوقات شيوعا.

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

5- تقود جهود تنمية القطاع الريفي والزراعي التوجهات الاستراتيجية المتعددة التي تقودها وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي. وقد نجم عن هذه التوجهات خطة وطنية لتنمية زراعية مستدامة للفترة 2010–2030، و**برنامجا لإضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة** الذي يتمثل الهدف منه في تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة. وضمن هذا الإطار الشامل، يعتبر توفير فرص وصول أفضل للخدمات المالية المفصلة خصيصا لتناسب احتياجات القطاع الريفي مكونا حاسما. ويرفد مثل هذا الوصول السياسات الرامية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، والترويج لتنمية سلاسل القيمة، والزراعة التجارية من خلال القطاع الخاص. وبالتالي، فإن جدول أعمال التنمية الريفية قد غدا أكثر وضوحا وهيمنة، وتقوده لا وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي فقط، وإنما أيضا وزارة المالية والتنمية الاقتصادية ومصرف سيراليون، كما نصت عليه خطة تنمية القطاع المالي. كذلك فإن توسيع الشبكة المالية الريفية من خلال النمو المطرد لرابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية يمثل أيضا برهانا على هذا الالتزام الوطني.

6- هنالك درجة كبيرة من التداخل بين استراتيجيات الحكومة ومهمة الصندوق الرامية إلى الحد من الفقر الريفي. وكما نص عليه برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2010–2015 بوضوح، يتمثل الهدف الاستراتيجي في دعم التمويل الريفي من خلال ضمان حصول الفقراء الريفيين على خدمات مالية مستدامة وموثوقة (الادخار والائتمان وتحويلات المغتربين) وسوف يتم توسيع نطاق هذا الهدف بصورة متدرجة ليصل إلى المستوى الوطني. وبعد طلب تقدمت به حكومة سيراليون لحشد مزيد من الجهود لزيادة فرص الوصول إلى التمويل الريفي والمنتجات المالية الزراعية، جاء هذا البرنامج المقترح نتيجة لتصور مشترك بين الصندوق والحكومة للبناء على إنجازات برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية، وبالتالي تعزيز وتوسيع النظام المالي والريفي في سيراليون وإيجاد روابط أقوى مع القطاع الخاص. وضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للنمو الاقتصادي والتنمية، والتي تولي الأولوية للقطاع الزراعي، غدا التمويل الريفي أداة استراتيجية أساسية للترويج للتنمية الزراعية.

ثانيا– وصف البرنامج

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

7- **النطاق الجغرافي.** سيكون تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني، إذ سيغطي جميع المقاطعات الثلاث عشرة في سيراليون، وسيتم إيلاء الأولوية للمشيخات والدوائر بناء على المعايير التالية: (1) إمكانية الحد من الفقر وخلق فرص العمل؛ (2) الإمكانيات الاقتصادية؛ (3) تغطيتها للعمليات الجارية التي يدعمها الصندوق، أي مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية، وبرنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية وبرنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بموجب البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وبالتالي فإن البرنامج سوف يبني على ما تم إنجازه بالفعل وسوف يعظم الأثر من خلال استهداف المزارعين ومشغلي الأعمال التجارية الصغيرة وأصحاب المبادرات الفردية الصغرى والأنشطة التجارية، بما في ذلك أعضاء المنظمات الزراعية ومراكز مستنقعات الوديان الداخلية والأعمال التجارية الزراعية.

8- **استراتيجية الاستهداف.** سوف يحسن البرنامج من الشروط والمنتجات التي تقدمها رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية لضمان تركيز أكبر مناصر للفقراء وانتشار أفضل للوصول إلى المزارعين. كذلك فإن مسألة الشفافية في عملية الموافقة على القروض مسألة هامة لضمان ألا يتم "إقصاء وتجاهل الفقراء" نتيجة للافتقار إلى الأموال. وبافتراض أن كل رابطة للخدمات المالية وكل مصرف مجتمعي سوف يتمكن من تحسين انتشاره في المجتمع المحلي، سيصل البرنامج إلى حوالي 000 285 أسرة (أي أكثر من 35 بالمائة من جميع الأسر الريفية) خلال فترة التنفيذ ومدتها تسع سنوات بمنتج مالي واحد على الأقل، وستكون معظم هذه الأسر من الأسر المهمشة والفقيرة. ويرفد نهج البرنامج المناصر للفقراء جهود مشروعات مثل مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية والذي يعمل مع أفقر شرائح السكان الريفيين، وهي مجموعة غدت أكثر قدرة على التعامل مع المصارف من خلال توفير المنتجات المالية. ويتم بذل جهود خاصة لتوصيل المنتجات المالية بحيث تفي باحتياجات هذه المجموعة. وبناء على المسوحات والملاحظات الميدانية، ستتم إتاحة ثلاثة منتجات مالية زراعية وهي: (1) قروض الحملات الزراعية؛ (2) قروض إعادة الإحياء الزراعي؛ (3) قروض المعدات والتجهيز.

9- **استراتيجية التمايز بين الجنسين.** سوف يدعم البرنامج تعميم قضايا التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة وبعض إجراءات الاستهداف المحددة للشباب لضمان أكبر قدر ممكن من اشتراك المجموعات المحرومة في أنشطة البرنامج. وتتضمن هذه الإجراءات: (1) توفير المنتجات المفصلة ل احتياجات النساء والشباب من قبل المصارف المجتمعية؛ (2) تبني نظام تعلم إجراءات خاصة بالتمايز بين الجنسين؛ (3) التأسيس لإيجاد حصص لمشاركة النساء والشباب في أنشطة البرنامج (أي ضمان التوازن بين الجنسين بين الموظفين في المصارف وفي مجالس مدرائها)؛ (4) توفير التدريب على محو الأمية والإلمام بمبادئ الحساب لمجموعات الادخار والاقتراض النسائية؛ (5) ضمان الوصول إلى الفقراء والنساء من خلال حملات رفع الوعي/الاتصالات والتأكيد على الرصد والتقييم المقسم حسب الجنس وحسب الفئة العمرية.

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

10- بحكم كونه متوائما مع الأهداف الوطنية التي تحظى بالأولوية كما نصت عليها وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في البلاد والخطة الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة، تتمثل **الغاية الإجمالية للبرنامج** في الحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي الأسري على أساس مستدام. وأما **هدفه الإنمائي** فيتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الريفية لتعزيز تنمية القطاع الزراعي. وبهدف ملء أي فراغ في المقاطعات التي لم يغطيها برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية وتعزيز المكاسب المحرزة حتى تاريخه، فإن البرنامج المقترح سوف يوسع من نطاق برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية الجاري ليصل إلى المستوى الوطني، كما أنه سيرسي روابط قوية مع مشروعات أخرى يدعمها الصندوق أو جهات مانحة أخرى. وهذه الروابط سوف تعزز وتوسع النظام المالي الريفي لتمكينه من الاستمرار في الإيفاء باحتياجات المجتمعات الريفية التي يدعمها على المدى الطويل.

جيم- المكونات/النتائج

11- **المكون 1: تعزيز وتوسيع النظام المالي الريفي.** المخرج الإجمالي المتوقع من هذا المكون هو تطوير المنتجات المالية بغية تعزيز الإنتاج الزراعي وإضفاء الطابع التجاري عليه، ووصول 35 بالمائة على الأقل من السكان الريفيين إلى الخدمات المالية الريفية. مما سيضع المزارعين في موقع يمكنهم من تحسين إنتاجهم الزراعي من خلال تزويدهم بالموارد المالية لشراء المدخلات التي ستؤدي إلى زيادة النواتج. ويضم هذا المكون مكونين فرعيين وهما: (1) المؤسسات المالية الريفية المستقلة والمستدامة؛ (2) الترويج لمنتجات مالية زراعية من خلال مرفق التمويل الزراعي ورسملة المصارف المجتمعية. وبالتالي فإن هذا المكون سوف يعزز ويضمن استدامة 87 من المؤسسات المالية الريفية، الموجودة أو المخطط لها، وتوفير الدعم التقني الضروري. وسوف يتم إيجاد مصرف رئيسي لضمان: (1) توفير الدعم التقني للترويج لإدارة سليمة وأداء جيد لهذه المؤسسات؛ (2) الالتزام بالتشريعات المالية؛ (3) إتاحة السيولة المطلوبة من خلال المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية للاستجابة لاحتياجات السكان الريفيين لجهة التمويل بالقروض، وخاصة التمويل لأجل.

12- ويركز نهج شامل لتوسيع انتشار نظام مالي ريفي بشكل كبير على الحاجة للاستدامة وللاكتفاء الذاتي تشغيليا ولاستراتيجية خروج واضحة. وينعكس ذلك في خطط أعمال المصرف الرئيسي والمصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية. وفي حين أن البرنامج يوفر بعض الدعم المرحلي للتكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية الريفية، إلا أن هذا الدعم سيكون مستندا بشكل دقيق إلى خطط الأعمال التي توفرها هذه المؤسسات، كما أنه سيتواءم أيضا مع استراتيجية للخروج.

13- **المكون 2: تنسيق وإدارة البرنامج.** سوف يضمن هذا المكون إدارة البرنامج بصورة كفؤة وفعالة لتحقيق النتائج المتوقعة. وسوف يتم إدماج اعتبارات التمايز بين الجنسين والشباب والبيئة وإدارة المعرفة والاتصالات في جميع مظاهر إدارة البرنامج وفي أنشطة وحدة التنسيق الوطنية. وستتضمن مؤشرات الأداء جودة وتوقيت تنفيذ خطط العمل والميزانيات السنوية، والتقديم العاجل للتقارير المرحلية وإعداد تقارير

المراجعة السنوية. وسوف يتم إعداد نظام التشغيل للرصد والتقييم لتتبع المؤشرات الأساسية والمستويات الفعلية للصرف بما يتماشى مع إسقاطات الميزانية.

14- تم تصميم مكونات البرنامج لتعزز بعضها بعضا. وسوف يتم تقرير تركيبة الأنشطة من خلال عملية تشاركية يقودها الطلب ويتم فيها ربط قدرة البرنامج على الإيصال بصورة مباشرة مع الإيفاء بمتطلبات القطاع الريفي من المساعدة التقنية والتمويل.

ثالثا- تنفيذ البرنامج

ألف- النهج

15- يكمن التركيز الأساسي للبرنامج في تعزيز قدرات موفري الخدمات المالية الريفية لزيادة انتشارهم وتوفير خدمات يقودها الطلب للمجتمعات الريفية. وأما الخاصية الرئيسية للبرنامج فهي النهج الذي توجهه الأعمال التجارية والذي يبدأ من مستوى المؤسسات المالية الريفية الإفرادية، حيث يتم إنشاء رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية على أساس خطط أعمال مجدية تدار على أساس مبادئ الأعمال التجارية. وبصورة مشابهة، وعلى مستوى الزبون النهائي، سوف يتم توفير الوصول إلى التمويل الريفي وإدارته على أساس خطط أعمال تجارية مجدية. وعلى جميع المستويات سيكون من الحاسم أن يتم تقييم دعم البرنامج على خلفية نتائج الأداء فيما يتعلق بخطط الأعمال وطلبات القروض. وسوف تكون جميع القروض واتفاقيات الدعم المالي على كل من مستوى الجملة والتجزئة مشروطا بالأداء والنتائج.

16- وإذا أخذنا بعين الاعتبار الإطار الزمني المطول الضروري لبناء المؤسسات، فسيتم تنفيذ البرنامج على مدى تسع سنوات على ثلاث مراحل بحيث تكون هنالك مؤشرات رئيسية لتحفيز الانتقال إلى المرحلة التالية. وسيسمح النهج المتدرج هذا برصد متدرج لمستوى استقلالية المؤسسات المالية الريفية وتنفيذ استراتيجية للخروج.

باء- الإطار التنظيمي

17- ستقوم لجنة توجيهية للبرنامج بالإشراف الإجمالي على البرنامج ويترأسها كل من وزير الزراعة والغابات والأمن الغذائي، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية. وسوف تستخدم اللجنة وحدة التنسيق الوطنية الموجودة أصلا كأمانة عامة لها، وستكون مسؤولة عن توفير القيادة السياساتية الإجمالية للبرنامج. وسوف ترصد وحدة التنسيق الوطنية تنفيذ قرارات اللجنة التوجيهية للبرنامج. وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية، فإن وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي ستكون الوكالة المنفذة الرائدة للبرنامج بحيث تضطلع بالمسؤولية الإجمالية عن البرنامج، إلا أنها ستفوض بالتنفيذ والتنسيق اليوميين لوحدة التنسيق الوطنية والتي هي مسؤولة حاليا عن كل المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق. وسيتم التفويض بالمسؤوليات عن أنشطة تمويل ريفية تقنية محددة (مثل توفير الخدمات للمصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية ورسملة المصارف المجتمعية وإدارة مرفق التمويل الزراعي) من خلال اتفاقية ثانوية مع المصرف الرئيسي. وسيدعم البرنامج أيضا شركاء استراتيجيون آخرون مثل وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، ووزارة التجارة والصناعة، ومصرف سيراليون، والقطاع الخاص (وبخاصة المستثمرون

الخارجيون، مثل حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي)، وجهات مانحة أخرى بحيث يتم ضمان نهج شمولي ومتناغم للتمويل الريفي.

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

18- سيتم تطوير نظام لإدماج التخطيط، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة بهدف: (1) تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات والتحليلات المطلوبة لتوجيه تنفيذ البرنامج من خلال تمكينهم من تقدير الأداء، وتحديد الصعوبات، والنجاحات، والدروس المستقاة دعما لاتخاذ القرارات الرامية إلى تحسين أداء البرنامج؛ (2) تزويد وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي وغيرها من الوزارات (وزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية) بالمعلومات حول التقدم المحرز بحيث يغدو بالإمكان قياس مساهمة البرنامج في تنفيذ كل من البرنامج الوطني للاستثمارات الزراعية والخطة الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة للفترة 2010–2030، ودعم التنسيق والاتساق مع المشروعات الجارية الأخرى؛ (3) رصد أثر البرنامج وتأثيره على بناء عمليات تشاركية تضمن المشاركة الكاملة للضعفاء وتتجنب استحواذ النخبة لفوائد البرنامج؛ (4) تزويد المجتمعات المحلية بتقارير منتظمة تنطوي على تحليلات وبيانات مقارنة مما يحتاجونها لطلب خدمات الدعم الملائمة؛ (5) إبقاء فريق إدارة البرنامج القطري في الصندوق على معرفة بإنجاز أهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلد. وسوف تدير وحدة تنسيق البرنامج الوطنية هذا النظام مع شعبة التخطيط والتقييم والرصد والإحصائيات التابعة لوزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي.

19- ستبدأ دورة التخطيط والرصد والتقييم المتكاملين بإعداد خطة عمل وميزانية سنوية تستند إلى نهج يقوده الطلب وينطلق من القاعدة إلى القمة ينطوي على إشراك المستفيدين وجميع أصحاب المصلحة في البرنامج. وسوف يقوم النظام المتكامل بما يلي: (1) قياس إنجازات مؤشرات الإطار المنطقي (بما في ذلك نظام إدارة النتائج والأثر)؛ (2) تقدير أهمية استراتيجية البرنامج ومنهجياته وعمليات تنفيذه؛ (3) تقدير أداء الوكالات المنفذة وموفري الخدمات؛ (4) تقدير نتائج وأثر البرنامج على سبل عيش المزارعين المشاركين وخاصة الأسر الضعيفة والنساء والشباب؛ (5) تحديد النجاحات والممارسات الجيدة؛ (6) تقاسم المعرفة مع أصحاب المصلحة في البرنامج لدعم الحوار واتخاذ القرارات.

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

20- **الإدارة المالية.** سوف ينفذ البرنامج من خلال نظم الإدارة المالية التي تتبعها حكومة سيراليون، وسوف يتبنى نظاما محاسبيا يتسق مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الحكومة. وسوف تكون وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي ووحدة التنسيق الوطنية مسؤولتين وعرضة للمحاسبة أمام الحكومة والصندوق بشأن الاستخدام الملائم للأموال بما يتماشى مع اتفاقية التمويل والشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية التي يتبعها الصندوق. وبالفعل تتمتع وحدة التنسيق الوطنية بسجل مرض في إدارة تمويل الصندوق. وبناء على تقدير الإدارة المالية الذي قام به الصندوق، فإن هذه الوحدة تتمتع بوجود ترتيبات ملائمة للإدارة المالية تغطي الفئات الفرعية لتمويل التنظيم، والتوظيف، والميزنة، وتدفق الأموال وإجراءات الصرف، والضوابط الداخلية، ونظم المحاسبة، والسياسات والإجراءات، والإبلاغ والرصد والمراجعة الخارجية.

21- ستتبع جميع الصروفات إجراءات الصرف المتبعة في الصندوق، كما حددها الخطاب المرسل إلى المقترض ودليل صرف القروض. وسوف يكون الدفع بموجب جميع الفئات على أساس نسبة 50:50 بين القرض والمنحة. وستفتح الحسابات التالية: (1) حساب معين بالدولار الأمريكي؛ (2) حساب للمشروع بالعملة المحلية؛ (3) حساب للتمويل النظير بالعملية المحلية يتم فتحه والإبقاء عليه في مصرف يقبله الصندوق. وستتم تحويلات الأموال إلى الطرف الرئيسي في البرنامج، وهو المصرف الرئيسي، إلى حساب برنامج منفصل يقبله الصندوق. وسيكون المصرف الرئيسي مسؤولا عن توفير التقارير المالية لوحدة التنسيق الوطنية، في حين ستكون هذه الوحدة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة للبرنامج. وسوف يتم تعيين مراجعين خارجيين بمؤهلات وخبرات يرضى عنها الصندوق لإجراء المراجعات السنوية للقوائم المالية للبرنامج بما يتماشى مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، بالإضافة إلى إعطاء آراء معيارية للمراجعين كما تحددها المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق. وسوف يطلب الصندوق رأيا منفصلا لمراجعي الحسابات عن استخدام مرفق التمويل الزراعي الذي سيديره المصرف الرئيسي.

22- **التوريد.** تبنت سيراليون قانون التوريد العام في ديسمبر/كانون الأول 2004. وعلى وجه العموم فإن قوانين وتشريعات التوريد في سيراليون تتماشى مع المبادئ التوجيهية في الصندوق، وبالتالي فإن التوريد بموجب البرنامج المقترح سوف يتم بموجب الإجراءات الوطنية إلى الحد الذي تكون فيه متماشية مع المبادئ التوجيهية للصندوق، كما يتم تعديلها من وقت إلى آخر. وسوف تلتزم بمعايير الصندوق للاستعراض المسبق فيما يتعلق بالعتبات الموضوعة للسلع والأعمال والخدمات. وسوف يتم إدراج كل عقد يموله الصندوق في خطة التوريد التي تعدها وحدة التنسيق الوطنية ويوافق عليها الصندوق.

23- **التسيير.** مع تصنيف يعادل 3.1 على مؤشر مفاهيم الفساد لعام 2012 (من أصل درجة قصوى هي 10 درجات) تعتبر حكومة سيراليون محاربة الفساد أولوية وطنية. وبما يتماشى مع الجهود الوطنية، فإن استمرار الترويج لمبادئ التسيير الجيد في تصميم البرنامج وتنفيذه ذو أهمية بالغة. ويعني ذلك جهودا مستدامة للسعي لحسن التسيير، بما في ذلك الإدارة المالية وإجراءات على طرف العرض وطرف الطلب. وتتضمن إجراءات طرف العرض تعزيز الكفاءة والفعالية الداخليتين في إيصال السلع والخدمات العامة. إلا أن البرنامج سوف يركز على مبادرات طرف الطلب التي تدعم المشاركة النشطة للمستفيدين والزبائن لإعطائهم صوتا مسموعا في اتخاذ القرارات وعمليات الرصد لتحقيق المخرجات الإنمائية. وسوف يتم التمسك بمبادئ الشفافية والمحاسبة والمشاركة من خلال رفع وعي المجتمعات المحلية بمبادئ وعمليات التيسير الجيد للتخفيف من مخاطر الفساد والترويج لاستخدام أكثر كفاءة لموارد البرنامج.

24- وللتطرق لقضايا التسيير، فقد حددت الحكومة عناصر رئيسية بحاجة للترويج والتعميم خلال تنفيذ البرنامج وهي تتضمن: (1) زيادة واتساق نشر الإفصاح عن المعلومات للجمهور العريض وخاصة على مستوى المجتمع المحلي؛ (2) تشجيع إشراك المستفيدين/المجتمع المدني وبخاصة للترويج لأغراض الرصد ولضمان إمكانية مناقشة المعلومات ذات الصلة بالبرنامج بصورة علنية (مع ملاحظة تمثيل رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية ومنظمات المزارعين أيضا في مجلس مدراء المصرف الرئيسي)؛ (3) نظام لمعالجة الشكاوى يتسم بالاستجابة؛ (4) إجراءات سليمة للمحاسبة والمراجعة ضمن سياق إدارة مالية متينة. وأما الوثائق التي يمتلكها الصندوق بصورة جزئية، فسوف تمتثل لسياسة الصندوق في نشر الوثائق، وسوف يؤدي تطوير هذه الإجراءات إلى المزيد من الشفافية والمحاسبة في تنفيذ البرنامج.

هاء– الإشراف

25- سوف يشرف الصندوق على هذا البرنامج إشرافا مباشرا، وستنظم بعثات إشراف سنوية، بما في ذلك بعثات متابعة في حال لزم الأمر، بمشاركة من الحكومة وشركاء التنفيذ والمستفيدين. ولن يتم الإشراف على شكل تفتيش عام أو تقييم عام، وإنما سوف يستخدم كفرصة متاحة لتقدير الإنجازات والدروس المستفادة بصورة مشتركة، وللتفكير بالأساليب الممكنة لتحسين التنفيذ والأثر. وسوف تكون البعثات جزءا لا يتجزأ من دورة إدارة المعرفة بحيث يلعب المشاركون في البعثات دورا توجيهيا وداعما لموظفي البرنامج وموفري الخدمات. كذلك يتوقع إجراء استعراضين مشتركين مرحليين بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف– تكاليف البرنامج

26- تصل التكلفة الإجمالية للبرنامج إلى 38.15 مليون دولار أمريكي على مدى تسع سنوات. وتقدر تكاليف الأساس بـ 36.96 مليون دولار أمريكي، أما الطوارئ المادية والسعرية فتمثل 3 بالمائة من إجمالي تكاليف البرنامج.

باء – تمويل البرنامج

27- سيمول هذا البرنامج الصندوق، وحكومة سيراليون، وحساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومانحون آخرون والمشاركون. وسوف تصل مساهمة الصندوق إلى حوالي 14.750 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي 22.3 مليون دولار أمريكي يتم توفير 50 بالمائة منها كقرض و50 بالمائة كمنحة). وأما مساهمة حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي ومانحون آخرون فسوف تصل إلى 6.9 مليون دولار أمريكي، وسيقوم بتمويل مرفق التمويل الزراعي وأسهم المصارف الاجتماعية ورسملة المصرف الرئيسي. وستستخدم مساهمة مؤسسة التمويل الدولية وقدرها 1 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل رسملة المصرف الرئيسي. وأما مساهمة الحكومة فتقدر بحوالي 4.5 مليون دولار أمريكي وستغطي الضرائب والرسوم (وهي تعادل 12 بالمائة من إجمالي التكاليف) ومساهمة الأصول الثابتة للمصرف الرئيسي. وسيوفر المستفيدون حوالي 3.4 مليون دولار أمريكي (أي 9 بالمائة من إجمالي التكاليف).

برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية
المكونات بحسب جهات التمويل
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		الصندوق		المستفيدون		حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي		مؤسسة التمويل الدولية		المجموع		النقد الأجنبي	النقد المحلي (دون الضرائب)	الرسوم والضرائب
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%			
ألف– تعزيز نظام التمويل الريفي															
المؤسسات المالية الريفية المستقلة والمستدامة	3 705	13.4	17 575	63.6	3 477	12.6	2 890	10.5	–	–	27 647	72.5	1 177	23 765	2 705
الترويج لمنتجات مالية زراعية من خلال مرفق التمويل الزراعي	–	–	–	–	–	–	4 000	80.0	1 000	20.0	5 000	13.1	–	5 000	–
المجموع الفرعي لتعزيز نظام التمويل الريفي	3 705	11.3	17 575	53.8	3 477	10.7	6 890	21.1	1 000	3.1	32 647	85.6	1 177	28 765	2 705
باء– تنسيق وإدارة البرنامج	760	13.8	4 740	86.2	–	–	–	–	–	–	5 501	14.4	825	3 915	760
إجمالي تكاليف البرنامج	4 465	11.7	22 316	58.5	3 477	9.1	6 890	18.1	1 000	2.6	38 147	100.0	2 002	32 680	3 465

28- سيتم تخصيص حصيلة قرض ومنحة الصندوق لفئات الإنفاق (المؤقتة) التالية: (1) الأشغال المدنية (12 بالمائة من إجمالي التكاليف)؛ (2) المعدات والسلع والمركبات (12 بالمائة)؛ (3) بناء القدرات (24 بالمائة)؛ [1] (4) المرتبات والعلاوات (29 بالمائة)؛ [2] (5) التشغيل والصيانة (13 بالمائة)؛ (6) غير مخصص (10 بالمائة).

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

29- **المستفيدون.** مع دعمه المباشر للنظام المالي الريفي، فإن البرنامج سيصل إلى ما يقدر بحوالي 000 285 أسرة زراعية بناء على التوقعات القائلة بأن كل مصرف مجتمعي بالمتوسط سوف يفي بمتطلبات 000 10 أسرة ريفية. وستصل كل رابطة من رابطات الخدمات المالية إلى 000 1 أسرة ريفية. ومعظم هذه الأسر سوف تستفيد من قروض الحملة الزراعية وعلى الرغم من أن بعضها قد يحصل على قروض المعدات وإعادة الإعمار.

30- **الفوائد.** تنبثق الفوائد الرئيسية الناجمة عن برنامج التمويل الريفي هذا عن تحسين الوصول إلى الخدمات المالية كإجراء حاسم لتعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في المناطق الريفية. ومن خلال الخدمات المالية والمنتجات المتوفرة سوف يكون للبرنامج أثر كبير سواء لجهة تحسين الأنشطة الزراعية والإنتاج الزراعي وتحقيق زيادات كبيرة في المردودات والإنتاجية.

31- سيؤدي دعم البرنامج لرابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية، بما في ذلك الاستثمار بالأسهم في المصارف والدعم من المصرف الرئيسي، إلى تحسين الأداء المالي ورفع جودة الخدمات التي توفرها هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك يتوقع أن توسع رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية من انتشارها وأن تقدم منتجات أكثر تنوعا (وخاصة الإقراض الزراعي) وأن تحقق ربحية أكبر وجدوى أعظم، وبالتالي تضمن

[1] يرجى ملاحظة أن فئة تكاليف "بناء القدرات" تتضمن التدريب وحلقات العمل، والمستشارين، والمساعدة التقنية والحملات التي تبث عن طريق الراديو.

[2] يرجى ملاحظة أن حوالي 80 بالمائة من هذه الفئة (3.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) ستغطي المرتبات والعلاوات في 87 من مؤسسات التمويل الريفي وفي الهيئة الرئيسية كدعم أولي لقطاع التمويل الريفي. وأما ما تبقى فسيغطي المرتبات ذات الصلة بإدارة البرنامج..

استدامتها واكتفاءها الذاتي التشغيلي. ومن الفوائد المؤسسية الأخرى أيضا: (1) تعزيز قدرة المصارف المجتمعية/رابطات الخدمات المالية على توفير جملة من المنتجات المالية الزراعية لصغار المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الزراعي؛ (2) تحقيق إدماج أكبر للمؤسسات غير الرسمية وشبه الرسمية في القطاع المالي؛ (3) تحسين قدرات مصرف سيراليون ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية على تنفيذ مهامها؛ (4) تحسين توفير الخدمات لشبكة المصارف المجتمعية/رابطات الخدمات المالية من خلال المصرف الرئيسي.

32- يتوقع أن تكون **الفوائد الرئيسية** للبرنامج على مدى عمر البرنامج ومدته تسع سنوات على النحو التالي: (1) وصول 000 285 أسرة ريفية لمنتج مالي واحد على الأقل؛ (2) توفير 000 175 قرض ريفي على المستوى الوطني بأسره؛ (3) توفير 72 مليون دولار أمريكي على شكل إقراض إضافي للقطاع الريفي؛ (4) عمل 87 من رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية المستدامة والمربحة بصورة تتسم بتحسن الأداء المالي بحلول عام 2017؛ (5) توفير الهيئة الرئيسية المستدامة لدعم هذا القطاع؛ (6) زيادة الأثر على الإنتاج الزراعي، وبالتالي على الأمن الغذائي؛ (7) تعزيز الأمن الغذائي وزيادة التدفق النقدي لأكثر من 000 100 أسرة؛ (8) الحد من واردات الغذاء (وخاصة الأرز، وبالتالي تعزيز ميزان المدفوعات الكلي للقطر وميزانيته الوطنية؛ (9) توفير مصرف سيراليون المعزز لدعم إشرافي وتنظيمي للقطاع.

33- **الجدوى الاقتصادية وتحليل الحساسية.** من المقدر أن يصل معدل العائد الاقتصادي الداخلي للبرنامج إلى 11.3 بالمائة مع وصول صافي القيمة الحالية إلى 2.1 مليون دولار أمريكي. وتشير هذه النتائج إلى أنه وعلى أساس تكلفة الفرصة البديلة لرأس مال قدره 10 بالمائة، فإن البرنامج سوف يولد معدل عائد اقتصادي داخلي مرض، وبالتالي فإنه سيكون مبررا على أساس اقتصادي. وكذلك فإن نتائج تحليل الحساسية مرضية أيضا، إذ أن الجدوى الاقتصادية للبرنامج قوية ومتينة أمام أي تغييرات سلبية في تكاليف البرنامج، حيث يبقى البرنامج مجديا حتى في حال حدوث زيادات في تكاليف رأس المال والتكاليف المتكررة، أو في حال حصول تأخيرات في الفوائد.

دال– الاستدامة

34- تم تصميم نهج البرنامج المعتمد على التدرج والإيفاء بأفضل الممارسات لضمان استدامة شبكة النظام المالي الريفي ونموها المستمر في البلاد. ويتضمن النهج استراتيجية واضحة للخروج لوقف دعم الصندوق للقطاع المالي الريفي. وسوف يروج البرنامج للاستدامة على مستويات عديدة: (1) توفير جملة من الخدمات لأفقر شرائح السكان من خلال 87 مؤسسة مالية ريفية مستدامة تشغيليا (ستعود ملكية هذه المؤسسات إلى أعضائها، وستوفر تسهيلات الاقتراض والادخار وغيرها من المنتجات المالية لزبائنها)؛ (2) وجود مصرف رئيسي يكون مستداما تشغيليا ويدير صندوقا دوّارا للائتمان بالجملة (بالإضافة إلى توفير الخدمات التقنية والإدارية لشبكة المؤسسات المالية الريفية)؛ (3) ومن خلال الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان، سوف يتمتع المزارعون الأفراد ومشغلو الأعمال الصغيرة برأس مال إضافي لاستثماره في توسيع أعمالهم التجارية كوسيلة لتنويع مصادر دخلهم، مما من شأنه أن يزيد من ربحية أنشطتهم ويساعد على تخفيف وطأة الفقر؛ (4) ستجلب المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية المزيد من الأشخاص للقطاع المالي الرسمي، وبالتالي تعزز قاعدة الودائع والسيولة في هذا القطاع؛ (5) سيتم تعزيز قدرة مصرف سيراليون على تطبيق

تشريعات فعالة وضمان الإشراف على القطاع المالي الريفي، وبالتالي سيتم تعزيز العمليات سواء تلك التي يقوم بها مصرف سيراليون أو النظام المصرفي بأسره؛ (6) سيحظى المستثمرون الخارجيون ببراهين على إمكانية توفير المنافذ التي يمكن توفيرها للقطاع الريفي على أساس مربح وبإدارة جيدة للمخاطر.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

35- أما المخاطر الرئيسية التي تواجه التنفيذ فتتضمن: (1) البيئة السياساتية غير المواتية و/أو التدخلات السياسية؛ (2) قدرة المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية على الإبقاء على حوافز تتمتع بصحة جيدة وإدارة أنشطتها بأسلوب يشبه إدارة الأعمال التجارية؛ (3) القدرة على ترجمة التمويل المتزايد إلى تمويل مخصص للقطاع الزراعي؛ (4) أوجه التقصير من جانب المصارف المجتمعية أو رابطات الخدمات المالية. وتتضمن إجراءات التخفيف من هذه المخاطر حوارا سياساتيا مسهبا مع أصحاب المصلحة المتعددين، ودعم المصرف الرئيسي في توفير المساعدة للمصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية، وتعيين موظفين أكفاء، والرصد الوثيق الذي يقوم به كل من المصرف الرئيسي ومصرف سيراليون، وتأكيدا مستمرا وقويا على بناء القدرات.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

36- يتوافق البرنامج تماما مع استراتيجيات وسياسات الصندوق بما فيها (1) الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015؛ (2) سياسة الاستهداف في الصندوق؛ (3) سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (4) سياسة التمويل الريفي؛ (5) استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء الشراكات معه؛ (6) سياسة المشروعات الريفية؛ (7) سياسة الإشراف والدعم المباشر؛ (8) سياسة النهج القطاعية الشاملة للزراعة والتنمية الريفية؛ (9) سياسة واستراتيجية الحضور القطري؛ (10) سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ (11) سياسة إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي؛ (12) سياسة نشر الوثائق لعام 2010. وإذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة والمدى المحتمل للآثار البيئية، يمكن تصنيف البرنامج على أنه من الفئة باء، إذ تم تقدير آثاره السلبية المحتملة على البيئة على أنها ضمن الحدود التي يمكن السيطرة عليها.

باء – المواءمة والتنسيق

37- تشترك الحكومة مع الصندوق في رؤية مشتركة لاستخدام الزراعة والوصول إلى الخدمات المالية كوسيلة لتحسين سبل العيش الريفية والدخول الريفية. ويستجيب هذا البرنامج لما تم تصوره في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية لسيراليون، وبصورة مباشرة للأهداف والغايات المنصوص عليها في خطة تنمية القطاع المالي وبرنامج إضفاء الطابع التجاري على أصحاب الحيازات الصغيرة (حيث أن هذا البرنامج هو البرنامج الوطني لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا). إضافة إلى أن المقصود من البرنامج هو العمل بدعم وثيق مع التدخلات الزراعية الجارية في البلاد لضمان وصول صغار المزارعين على وجه الخصوص لكل من الخدمات المالية وغير المالية كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

38- **الخصائص الابتكارية للبرنامج.** يبني البرنامج على الخصائص الابتكارية لبرنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية. ويوسع نطاق انتشار الخدمات المالية الريفية. ومن الجدير بالملاحظة على وجه الخصوص أنه يدخل استثمارات القطاع الخاص في الخدمات المالية الزراعية ويوسع من نطاق الخدمات المتوفرة. ويقلل هذا النهج من حجم خطر رأس المال الذي من الضروري للصندوق أن يستثمر فيه، ويربط الكيانات الصغيرة التي يملكها المشاركون، مثل رابطات الخدمات المالية، مع القطاع المالي الرسمي. أما الابتكار الرئيسي والذي سيتحقق من خلال التنفيذ الناجح لهذا البرنامج فيتمثل في إثبات أن الإقراض الريفي في سيراليون يمكن أن يكون نشاطا مربحا، وبالتالي يمكن أن يجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص إلى الخدمات المصرفية الريفية.

39- تأخذ الطرائق التشغيلية للمؤسسات المالية الريفية بعين الاعتبار أهمية بناء روابط مستدامة مع القطاع المالي. وعلى المدى الأطول سوف يسعى البرنامج لتشجيع تكرار الخبرات الإيجابية بناء على الدروس المستفادة، حيث تكون الظروف مواتية. وأما التوقع السائد فهو أن تصل جميع مؤسسات التمويل الريفي إلى الاستقلالية قبل خمسة أعوام من نهاية البرنامج وأن تتصف بالتزام قوي بالتمويل الزراعي.

دال- الانخراط في السياسات

40- سيستمر الصندوق في متابعة حوار السياسات والانخراط مع الحكومة في مجال التمويل الريفي الذي يحظى بالأولوية بغية تأصيل المؤسسات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي في النظام المالي الإجمالي. وسوف يعزز البرنامج من حوار السياسات حول التمويل الريفي، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا التمايز بين الجنسين من خلال الدعم المؤسسي لمصرف سيراليون فيما يتعلق ببناء القدرات.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

41- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية سيراليون والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

42- وجمهورية سيراليون مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

43- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

44- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سيراليون قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته سبعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 375 7 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سيراليون منحة تعادل قيمتها سبعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 375 7 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Rural Finance and Community Improvement Programme - Phase II"

(Negotiations concluded on 13 March 2013)

Loan Number: [click and insert number]

Grant Number: [click and insert number]

Programme Title: Rural Finance and Community Improvement Programme – Phase II ("RFCIP2" or "the Programme")

The Republic of Sierra Leone (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

PREAMBLE

WHEREAS, the Borrower/Recipient intends to obtain co-financing from the National Social Security and Insurance Trust (NaSSIT), the International Finance Corporation (IFC) or other donor to supplement the financing of activities under this Programme.

WHEREAS, the Fund has agreed to extend to the Borrower/Recipient a loan (the "Loan") and a grant (the "Grant") for the purpose of financing the Rural Finance and Community Improvement Programme – Phase II described in Schedule 1 to this Agreement (the "Programme").

NOW THEREFORE, the Parties hereto hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2), and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and a Grant to the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the Loan is seven million three hundred and seventy-five thousand Special drawing rights (SDR 7 375 000).

B. The amount of the Grant is seven million three hundred and seventy-five thousand Special drawing rights (SDR 7 375 000).

2. The Loan is extended on highly concessional terms, as defined in the General Conditions. The Loan granted on highly concessional terms is free of interest but bears a service charge of three fourths of one per cent (0.75%) per annum payable semi-annually in the Loan Service Payment Currency, and has a maturity period of forty (40) years, including a grace period of ten (10) years starting from the date of approval of the Loan by the Fund's Executive Board.

3. The Loan Service Payment Currency shall be United States Dollars.

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be January 1st.

5. Payments of principal and service charge shall be payable on each May 1st and November 1st

6. There shall be three Accounts:

- "Designated Account" in United States Dollars, to be opened in a bank acceptable to the Fund.
- "Programme Account A" in local currency, to be opened in a bank acceptable to the Fund for the benefit of the National Coordination Unit ("NCU").
- "Programme Account B" in local currency for counterpart financing, to be opened in a bank acceptable to the Fund.

7. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Programme in the amount of approximately four million five hundred thousand United States Dollars (USD 4 500 000) to cover taxes and duties, the fixed assets contribution to the APEX Bank "the APEX" and other Programme implementation costs, including supervision, in accordance with the approved Annual Work Plan and Budget ("AWPB") of the Programme.

Section C

1. The Lead Programme Agency ("LPA") shall be Ministry of Agriculture, Forestry and Food Security ("MAFFS"), which shall have the overall responsibility for the implementation of the Programme.

2. The following are designated as additional Programme Parties: the NCU and the APEX.

3. The Programme Completion Date shall be the ninth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Programme supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional grounds for suspension of this Agreement:

(a) the Programme Implementation Manual ("PIM"), or any provision thereof, has been waived, suspended, terminated, amended or modified without the prior consent of the Fund, and the Fund has determined that such waiver; suspension, termination, amendment or modification has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Programme;

(b) Except if directed by the Bank of Sierra Leone ("BoSL"), the core staff of the APEX (Managing Director, internal auditor and all directors positions of Banking Department, Refinancing Department, Account and Budget Department and Inspection Department have been replaced without prior no objection of IFAD;

(c) The Agricultural Finance Facility ("AFF") Credit Policy and Procedures are modified without the prior no objection of IFAD;

(d) The AFF audit is not provided six months after the annual closure of accounts (at the latest 30 June of each Programme Implementation year); and

(e) The Subsidiary Agreement with the APEX, or any provision thereof, has been waived, suspended, terminated, amended or modified without the prior consent of the Fund.

2. The following are designated as additional conditions precedent to withdrawal:

(a) The Designated Account and the Programme Accounts have been duly opened in banks acceptable to IFAD.

(b) A draft PIM has received the IFAD's no objection.

(c) The Subsidiary Agreement between the NCU and the APEX has obtained IFAD's no objection.

(d) Core staff positions of the APEX (Managing Director as well as Director of Banking Department, Refinancing Department, Account and Budget Department, Inspection Department, and Internal Auditor) have been confirmed by BoSL and obtained IFAD's no objection.

(e) Approval from the BoSL has been received for the licensing of the APEX under the Other Financial Service Act (the "OFS Act"), 2001.

(f) A Memorandum of Understanding ("MoU") between the BoSL and the APEX has obtained IFAD's no objection.

(g) BoSL has provided authorization to the Financial Service Associations ("FSA") to deliver banking services on behalf of Community Banks under an Agency Agreement.

(h) APEX has developed agriculture credit policies and procedures and has obtained the no objection by IFAD.

(i) The Programme Steering Committee ("PSC") and the AFF Steering Committee have been established.

3. This Agreement is subject to ratification by the Borrower/Recipient.

4. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

Minister of Finance and Economic Development (MOFED)
Treasury Building
George Street
Freetown, Sierra Leone

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated [click and type], has been prepared in the English language in six (6) original copies, three (3) for the Fund and three (3) for the Borrower/Recipient.

REPUBLIC OF SIERRA LEONE

_____
[insert NAME of the Authorised Representative]
[insert his title]

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

1. *Target Population*. The Programme shall benefit the economically active rural poor including farmers and micro-and small-scale entrepreneurs, with special attention given to rural women and youth in the whole country covering all districts (13 districts, including rural areas of the Western District, outside Freetown) (the "Programme Area").

2. *Goal*. The goal of the Programme is to reduce rural poverty and household food insecurity on a sustainable basis.

3. *Objectives*. The objective of the Programme is to improve access to rural financial services, thereby enabling development of the agricultural sector. The Programme will up-scale the on-going Rehabilitation and the Rural Finance and Community Improvement Programme ("RFCIP") to a national level and forge linkages with other IFAD and donor supported projects, promoting long-term sustainability of the programme supported Rural Financial Institutions.

4. *Components*. The Programme shall consist of the following components:

Component 1: Strengthening and Expanding the Rural Finance System

This component has the overall objective of developing the agricultural sector in Sierra Leone and of providing access of the targeted rural population to rural finance services. It focuses on consolidating and ensuring the sustainability and impact of the Rural Financial Institutions ("RFIs") including Community Banks ("CBs"), which shall be strengthen and expected to be fully operational. Moreover, this component shall include strengthening the technical support to the RFIs through the consolidation and establishment of the APEX.

A. Sub-component 1: Sustainable and Autonomous RFIs

A.1 Support to the APEX. This subcomponent shall be built on the consolidation and transformation of the experiences of the Technical Assistance Agency ("TAA") and the supporting role it has provided in the field of rural financial services. The TAA will be transformed into an APEX institution, which shall be established as the key Programme Party for all services related to the continued growth and sustainability of the RFIs. The mission of the APEX is to provide vital banking and non-banking demand-driven support services to CBs and FSA with the aim of improving their operational efficiency and effectiveness, thus transforming them into efficient and sustainable financial intermediaries/institutions capable of serving the communities in which they operate. The main APEX services are expected to include: (i) administration of the Capital Investment in the CBs; (ii) administration of the AFF; (iii) the provision of supervisory and inspection functions to FSAs and CBs; (iv) the provision of technical assistance and support; (v) the Cash Management Unit; (vi) Cheque Clearing; (vii) Correspondent Banking; (viii) remittances, and (viii) Wire Transfers. The APEX shall operate under the regulatory framework of the BoSL.

A.2 Support to the CBs. The CBs are seen as a key factor to achieve outreach to rural areas through community owned and focused financial institutions. The support to CBs focuses on expanding the number and outreach of the CBs. This focus includes strengthening their autonomy and self-sufficiency so they become viable and form the critical link between the rural agricultural communities and the formal financial sector. Support to CBs shall focus on (i) contributing to the capitalization of these institutions in

order to enable them to comply with the requirements of internal regulations; (ii) strengthening the management of the CBs; (iii) upgrading their infrastructure and Management Information System ("MIS"); (iv) improving the financial performance of CBs in a sustainable manner and (v) promoting financial services and products that respond to rural population and smallholder farmers' needs.

A.3 Support to FSAs. The FSAs are rural financial institutions providing loans and safe keeping services to their shareholders at village / ward level. To complement these services, FSAs will be supported to provide additional banking services on behalf of community banks under the Agency Agreement. The support to FSAs will focus on: (i) expanding the number and outreach of the FSAs; (ii) strengthening the management; (iii) upgrading their infrastructure and MIS; (iv) improving the financial performance in a sustainable manner, and (v) promoting financial services and products that respond to rural population and smallholder farmers' needs.

B. Sub-component 1.2 Promotion of Agricultural Financial Products

The Programme seeks to help meet the shortcoming of the limited lending to agricultural sector activities through the establishment of the AFF and through increasing the capital of the CBs, to promote and make accessible agricultural financial products. This sub-component will be financed by NaSSIT or another co-financier identified by the Borrower/Recipient.

The AFF has been designed to ensure that the rural population is enabled to access different financial services. It is envisaged that the AFF will provide three primary financial products: (i) agricultural campaign/production loans; (ii) agricultural rehabilitation loans; and (iii) agricultural equipment/processing loans.

The AFF Credit Policy and Procedures shall describe the way AFF will be administered and its products may be accessed. The APEX and the MOFED shall enter into a MoU for the management and administration of this facility.

Component 2: Programme Management and Coordination

This component will ensure that the Programme is efficiently and effectively managed so that the expected results will be achieved. Gender, youth, environmental, knowledge management and communication considerations will be integrated into all aspects of the Programme management, and into activities of NCU.

II. Implementation Arrangements

1. *Lead Programme Agency.* The LPA shall be MAFFS, with overall responsibility for the implementation of the Programme. MAFFS shall delegate the functional and day-to-day implementation and coordination responsibilities for the overall Programme to the on-going NCU, responsible for the implementation of all IFAD-financed projects/programmes.

2. *Programme Steering Committee.*

2.1 *Establishment*. The Borrower/Recipient shall establish a PSC which shall have overall Programme oversight and policy guidance.

2.2 *Composition*. The PSC shall be composed and co-chaired by the Ministers of MAFFS and MOFED –or their delegates- and include as members the Minister of Trade and Industry –or his/her delegate- and representatives from investors, financial institutions and beneficiaries. The Project Coordinator of the NCU shall serve as Secretary of the PSC.

2.3 *Responsibilities*. The responsibilities of the PSC shall include: (i) to provide conceptual, strategic and political guidance to the NCU for programme design, implementation and coordination of programme activities; (ii) to ensure overall conformity with Government policies and strategies; (iii) to review programme progress and performance; (iv) to approve the AWPB; and (vi) to assist the NCU in obtaining, as may be required, the Borrower/Recipient's assistance and contribution to the Programme.

3. *Bank of Sierra Leone.*

3.1 The BoSL holds overall oversight responsibilities for licensing, supervising and inspecting the CBs and the APEX.

3.2 A result-based MoU shall be established between BoSL and the APEX to outline implementation arrangements including the delegated authority to be given to the APEX. Prior to its signature, the MoU shall be sent to IFAD for its no objection.

4. *National Coordination Unit.*

4.1 *Designation and Responsibilities*. The NCU, established for the day to day implementation of activities for the all IFAD-funded projects and programmes, shall also serve as the administrative and autonomous implementation unit of this Programme. The responsibilities of the NCU remain the same as the ones established under previous Financing Agreements with IFAD. In addition, the NCU shall ensure that the financial reports that it produces for submission to IFAD, consolidate the information provided by APEX.

4.2 *Composition*. The current composition of the NCU shall be maintained for the implementation of this Programme.

5. *"The APEX".*

5.1 *Responsibilities*. The APEX is the key Programme Party with responsibility for oversight of the CBs and FSAs, for administration of the AFF and the capital investments in the CBs, for providing technical support and assistance services, and for reporting to MAFFS/MOFED, BOSL, the external investors in the APEX and the NPCU. The APEX will provide periodic financial reports to the NCU on the use of the financing proceeds in a format acceptable to the Fund.

5.2 *Subsidiary Agreement*. The NCU shall enter into a Subsidiary Agreement with the APEX which shall set forth the roles and responsibilities of each party in the implementation of the Programme activities and the channelling of the Financing proceeds as well as monitoring, reporting (financial and physical) and audit requirements. The Subsidiary Agreement shall be submitted to the Fund for its non-objection before signature. The Subsidiary Agreement or any provision thereof may not be waived, suspended, terminated, amended or modified without the prior consent of the Fund.

5.3 *Audits*. The APEX will be audited annually by external auditors acceptable to the BoSL and the Fund.

5.4 *APEX Staff*. APEX's core staff shall consist of a Managing Director, an Internal Auditor and Directors for the Banking Department, the Refinancing Department, the Account and Budget Department and the Inspection Department. It shall also have the support staff required for the implementation of Programme activities.

The positions of APEX core staff will be filled with the current incumbents of the correspondent positions of the TAA. The renewal of core staff's contracts –excluding the Managing Director- shall be subject to the satisfactory performance assessed annually by the APEX Managing Director. The contract renewal of the APEX Managing Director's shall be subject to satisfactory performance to be assessed annually by NCU and Board of Directors of APEX. None of the core staff may be replaced without the no objection of the Fund, except if directed by the BoSL.

5.5 *APEX Board of Directors*. The APEX will be governed by a Board of Directors compromising representatives of the public sector (MAFFS, MOFED) and private sector (FSA, CB, outside investors like NaSSIT) and individual professionals. The final composition and organization of the Board of Directors will be cleared by the BoSL, and subject to IFAD's no objection.

6. *Programme Implementation Manual.* As soon as possible, the NCU shall prepare a revised version of the PIM, used for all other IFAD-funded projects and programmes, and submit it to the Fund for its no objection. The revised PIM shall include all the arrangements required for the implementation of Programme, especially implementation of activities by the APEX.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan and Grant Proceeds*. (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the Grant and the allocation of the amounts of the Loan and the Grant to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category		Loan Amount Allocated (expressed in SDR)	Grant Amount Allocated (expressed in SDR)	% of Eligible Expenditures to be Financed net of taxes, co-financing, government and beneficiary contribution
I.	Civil Works	915 000	915 000	100%
II.	Equipment, Goods and Vehicles	870 000	870 000	100%
III.	Capacity building	1 740 000	1 740 000	100%
IV.	Salaries and Allowances	2 150 000	2 150 000	100%
V.	Operation and Maintenance	970 000	970 000	100%
Unallocated		730 000	730 000	
TOTAL		7 375 000	7 375 000	

(b) The terms used in the Table above are defined as follows*:*

”Equipment, Goods and Vehicles” includes vehicles, It-equipment and equipment in support of the CBs, FSAs and APEX and the NCU.

”Capacity building” includes Training and Workshops, Consultants, Technical Assistance, studies and Radiobroadcast campaign.

“Salaries and Allowances” includes salaries and allowances for the FSAs, CBs, APEX and NCU.

(c) All eligible expenditures belonging to the categories above will be apportioned on a 50:50 *pari passu* basis between the loan and the grant.

Schedule 3

Special Covenants

The Borrower/Recipient undertakes the obligations set forth below, which constitute special covenants:

1. All the MoUs entered into by Programme Parties for the implementation of Programme activities shall be subject to the Fund's no objection prior to their respective signatures.

2. The APEX, CBs and FSAs shall be granted full tax exemption during the implementation of the Programme.

Logical framework

Indicator	Baseline (2012)	Target	Means of Verification	Risks/Assumptions
Overall goal: Rural poverty and household food insecurity reduced on a sustainable basis through access to rural finance for 285,000 households				
• Number of households with improvement in household assets ownership index, based on additional assets	0	285,000	• MDG reports • PRSP reports • Baseline, MTR and PCR assessments • UNICEF reports • Ag Household Tracking Surveys (AHTS) • WFP reports • VAM reports	• Stability and peace in country • Stable political and macro-economic environment. • Government's monetary/fiscal policies and macro-economic reforms are conducive to poverty reduction. • Commitment of all stakeholders (govt, donors, private sector) to participate in poverty reduction efforts
• % of reduction in the prevalence of child malnutrition	34.1% (prevalence of stunting)	30%		
Development objective: Access to rural financial services is improved, enabling development of the agricultural sector				
• % of rural population using financial services (as shareholders/depositors of the 87 RFIs supported by the programme) (disaggregated by gender/age)	10% (or 50,000 households)	38% (or 285,000 households)	• Apex annual and external audit reports • Programme monitoring reports • Programme supervision mission reports • MTR report • PCR	• Stability and peace in country • Stable political and macro-economic environment • Government's monetary/fiscal policies and macro-economic reforms are conducive to poverty reduction • Commitment of all stakeholders (govt, donors, private sector) to participate in poverty reduction efforts • Continued willingness of FSAs/CBs to finance smallholder farmers
• % of CB/FSA shareholders/ depositors receiving agricultural loans (disaggregated by loan size/terms, gender, age, crop)	4% (or 7,000 households)	60% (or 105,000 households)		
• Increase in farm incomes through agricultural financial products	N/A	US$ 350/ha		
Component 1: Consolidation of the rural finance system **Sub-component 1a: Sustainable and autonomous rural financial institutions (CBs, FSAs and the APEX)** **Outcome: Establishment of a viable and sustainable rural financial system**				
Sustainability • PAR	4.12% (FSAs) 9% (CBs)	<3%	• APEX annual reports • APEX external audit reports • CB/FSA consolidated monthly reports • Programme monitoring reports • Programme supervision mission reports • MTR report • PCR	• Stable political and macro-economic environment • Government monetary and fiscal policies and macro-economic reforms are conducive to poverty reduction • Absence of political interference into the autonomy of rural financial institutions • Continued freedom to determine interest rates by rural financial institutions
• % of institutions at 100% OSS	48%	100%		
Quality • % of CBs and FSAs express satisfaction with TAA/ Apex services	N/A	90%		
Savings mobilisation • Increase in share capital for new FSAs and CBs by year 5	US$ 25,000 (FSAs) US$ 40,000 (CBs)	US$ 40,000 (FSAs) US$ 85,000 (CBs)		
Component 1: Consolidation of the rural finance system **Sub-component 1b: Promotion of agricultural financial products** **Outcome: Agricultural finance facility (AFF) and CB capitalization fosters agricultural production and commercialisation**				

Performance of AFF/CBs • % increase in agriculture loan portfolio (% of clients in the 87 RFIs receive agricultural loan product)	7%	37%	• BOSL annual reports • APEX annual reports • Program monitoring reports • Annual MIX Market reports • AFF audit reports • Supervision mission reports • MTR report • PCR • Crop budget reports	• Stable political and macro-economic environment • Government monetary and fiscal policies and macro-economic reforms are conducive to poverty reduction • Absence of political interference into the autonomy of rural financial institutions • Communities willing to buy shares in FSAs and CBs. • No default or undercapitalization due to non-repaid large loans
Contribution to agriculture productivity • Increase in yields/ ha	1 MT/ha	2.8 MT/ha		
Contribution to commercialisation • % of rice production commercialised	10%	30%		